2026 شبـــاط مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12A
February 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12A
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

تعقيبات أبي حيّان الأندلسيّ(745هـ) والسمين الحلبيّ(756هـ) النحويّة على الفخر الرازيّ (606هـ)

م.م. زهراء جبّار سليم
جامعة واسط/كليّة التربيّة الأساسيّة
Zahraa.Jabbar@uowasit.edu.iq
التخصص: اللغة العربية/اللغة

المستخلص:

الحمد لله الذي علّم القرآن خلق الإنسان علّمه البيان والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين. وبعد: فيُعدّ أبو عبد الله الرازيّ من أبرز المفسرين الذين جمعوا بين التفسير، والدرس اللغويّ، وكان تفسيره الكبير من أطول التفاسير القديمة التي وصلت إلينا؛ بل حتّى الحديثة يغني المتطلع فيه عن الرجوع إلى غيره، وجاء حافلاً بآراء أعلام النحاة على اختلاف مذاهبهم، ولم يكتفِ بمجرّد نقل هذه الآراء؛ بل يقف عليها بالشرح والتفسير وأحيانا الاعتراض عليها. ولم يكن هذا الحضور بمنأى عن الخلاف والنقد؛ إذ عُورض في بعض آرائه. يهدف هذا البحث إلى جمع تعقيبات أبي حيّان، والسمين الحلبيّ النحويّة على الفخر الرازي في تفسيره الكبير، ثُمّ دراسة تلك التعقيبات دراسة نحويّة، ومناقشتها لمعرفة صوابها من خطئها، وقد استوى هذا البحث على مبحثين تضمّن المبحث الأول المعنى اللغويّ والاصطلاحي للتعقيبات، والمبحث الثاني مخالفات أبي حيّان والسمين الحلبيّ على الفخر الرازيّ، واختتمت البحث بخاتمة لخصّت فيها أبرز ما ظهر لي من نتائج تحققت أثناء هذا العمل، واعتمدت في كتابة هذا البحث على كتاب (مفاتيح الغيب، والبحر المحيط في التفسير، والدر المصون) بالإضافة إلى كتب اللغة والتفسير الأخرى.

الكلمات المفتاحيّة: اعتراضات، أبو حيّان، السمين الحلبيّ، النحو

The Commentaries of Abu Hayan of Andalusia (1345 A.D.) and Al-Sameen of Aleppo (1356 A.D.) on Al-Fakhr Ar-Razzy's (1208 A.D.) The Grand Tafseer

Asst. Lect. Zahraa Jabbar Saleem
College of Basic Education, Wasit University, zahraa.jabbar@uowasit.edu.iq

Abstract:

Al-Fakhr Ar-Razzy has been a well-known Arab, Muslim scholar who is credit to have linked exegesis to language. His famous work, known as the Grand Tafseer, is an encyclopedic treatise on various topics. Al-Fakhr Ar-Razzy (1149-1208 A.D), a Muslim Arab polymath who lived in the middle ages, was a famous philosopher, thinker, intellectual, exegete, linguist, jurisprudent, writer, and scholar. The Grand Tafseer is a treatise on philosophy, phenomenology, theology, Quranic interpretation, eloquence, reasoning, language, rhetoric, astronomy, and natural sciences. Ar-Razzy's Tafseer is the oldest Arab exegesis survived to day. There have been commentaries and criticisms which studied that Tafseer, of which are two discussed here. Therefore, this paper investigates the commentaries written by Hayan of Andalusia (1345 A.D.) and Al-Sameen of Aleppo on Al-Fakhr Ar-Razzy's The Grand Tafseer. To this end, the study analyzes these commentaries from two aspects; an etymological interpretation and a critical elaboration. The study finds that Ar-Razzy's Tafseer is still a

researchable area. Data included the exegesis and commentaries authored by the scholars under study.

Keywords: Abu Hayan of Andalusia, Sameen of Aleppo, Al-Fakhr Ar-Razzy, Medieval Muslim linguistics, Treatises on grammar,

المبحث الأوّل

المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ للتعقيب

التعقيب لغة: وردت لفظة التعقيب في اللسان : "المعقب هو الذي يتبع عقب الإنسان في حقٍّ...وعقّب في الأمر إذا تردد في طلبه مُجدّاً.. وتَعقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَه. وَيُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذا تَدَبَّرْته. والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنظرُ ثَانِيَةً". (ابن منظور،1414هـ،1/619،614).

أمّا المعنى الاصطلاحي للتعقيب، فهو اتباع العمل عملاً أي بمعنى التتبع والتدبر لأخطاء العالم وتفحصها، والنظر فيها؛ لردّها والاعتراض عليها. ينظر: (الزمخشريّ، 12/3).

والتعقيبات النحوية هي اعتراضات واختلاف في الرأي بين العلماء ناشئة من اختلاف وجهات نظرهم، وعدم اتفاقهم في بعض المسائل النحويّة، وهي ظاهرة قديمة قدم هذا العلم، ونالت منزلة عالية في المدونات النحوية، فلم يسلم من التعقيب أعاظم العلماء من الرعيل الأوّل أمثال الخليل (175ه)، وسيبويه(180ه)، ولو تصفحنا كتب النحو؛ لوجدنا أنّها قد امتلأت بكثير من المناظرات التي كانت تحدث بين العلماء، من بينها تلك التي كانت بين سيبويه، والكسائي(189ه)، وبين المبرّد (285ه)، وثعلب (291ه)، وبين ثعلب، والزجّاج،(310ه) وغيرهم من العلماء. وهذه المناقشات عُرفت بتسميات عديدة منها ما عُرف بالمناظرات، ومنها المحاورات، ومنها المجالس، ومنها ما كان ردوداً ضمن المؤلَّفات تفصل بين السابق، واللاحق مدة زمنية سواء أكان في عصرين مختلفين لمدرستين مختلفتين أم عالمين من مدرسة واحدة، أو بين عالمين في عصر واحد؛ لأن لكل جيل خصائصه وسماته، ولكلّ عالم طريقته الخاصة، وساهمت هذه التعقيبات التي تجري بين العلماء في إثراء المسائل النحوية بأفكار، وآراء، واستنباطات، ونتائج ، وأدلّة وشواهد جديدة متعددة . ينظر: (الأفغاني،1994م،180،1989،1991)، (السيالي،305،1995)،(المطرقي،2012م،17). فالتعقب هو التتبع لكلام عالم ما وتفحصه والنظر فيه؛ لرده، أو ابطاله في الأصول، أو الفروع بحجّة، أو استدلال عقليّ، أو نقليّ. ينظر: (جودة،340،2024) ، ومنها تعقّبات المبرّد لسيبويه، والتي عُرفت بمسائل الغلط، كما قال ابن جنّيّ(292ه): " وأمّا ما تعقب به أبو العباس محمّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط، فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر. وهو أيضًا مع قلته-من كلام غير أبي العباس" (ابن جنّيّ،3/290).

أسباب التعقيبات:

1-الاختلاف بين المُعقِّب والمعقَّب في المذهب النحويّ، فالمدرسة البصريّة، والكوفيّة كان لكلّ منهما توجّه خاص في تحليل المسائل الصرفيّة، والنحويّة وغيرها.

2-الاختلاف في فهم الفكرة هي محلّ التعقيب، ولاسيّما في النصوص القرآنية والشواهد الشعريّة.

3-التباين العقديّ أو المذهبيّ بين الفريقين، فالمعتزليّ على سبيل المثال يُعلِي من شأن العقل، ويقدمه في التفسير، بينما يُؤثر الظاهريّ التمسُّك بظاهر النصّ.

4-التوسُّع في التأويل، فبعض العلماء يذهب بعيدا في تأويل النصوص، أو الشواهد؛ لحملها على التوافق مع قواعد اللغة، ممّا يدفع الآخرين إلى التعقيب.

5-الرغبة في التَميّز العلميّ، فبعض العلماء يستدركون على من سبقهم؛ ليبرزوا آراءهم، ويثبتوا مدى براعتهم سواء أكان في هذا العلم أم ذاك.

6-اجتهاد جماعة من العلماء في بعض القضايا، وانفرادهم بآراء قد لا يرتضيها علماء آخرون.

8-يُعدُّ الخروج عن القاعدة اللغويّة سبباً رئيساً لعدم رضا بعضهم، ودفاعاً قويا للتعقيب.

9-قد يحمل النصّ أكثر من معنى تبعاً لطبيعة اللّغة العربيّة ممّا يؤدّي إلى تعدد الأوجه الاعرابيّة، ولا سيّما في التفسيرات القرآنية؛ إذ يرجّح أحد المفسّرين وجهاً معيّناً، فيعقب عليه آخر بخلافه. ينظر: (الشكريّ،2017، 390).
فوائد التعقيبات:

1-أسهمت هذه التعقبات في إثراء التراث العربي، واغناؤه بآراء جديدة ممّا يجعله أكثر عمقاً، وتنوعاً من خلال أنّها أوضحت بعض آراء العلماء، فالمسألة الواحدة تكون فيها آراء عديدة بعضها صائبة، وبعضها خاطئة.

2-من خلال هذه التعقبات يتم دراسة المسألة بشكل مفصّل، ويتضّح لنا الرأي الصائب.

3-نشاط التفكير النقديّ، وتنميته، فعدم التسليم المطلق بآراء السابقين يعوّد اللغويّين، وغيرهم على التفكير الدائم، ويربّي عقليتهم العلميّة.

4-تصويب الأخطاء النحويّة والتي لا يسلم منها أحد من العلماء.

5-التعقيبات هي وسيلة فعّالة لربط علوم اللّغة الاخرى كالصرف والنحو، بغيرها من العلوم، ولاسيّما حينما تستند إلى أصول فقهية، أو عقديّة، ممّا يفتح المجال لتكامل معرفيّ يُغني التفسير، ويعمّق الفهم. ينظر: (الثقفيّ،1434ه،14)، و(عباس،2025م،10).

المبحث الثاني

اعتراضات ابي حيّان والسمين الحلبي للفخر الرازيّ

المسألة الأولى: زيادة (ما) في قوله تعالى: "فَبِما رحمةٍ مِنَ الله لِنتَ لَهُم" [آل عمران: ١٥٩]
قال الفخر الرازيّ (606ه) في تفسيره الكبير: "ذهب الأكثرون إلى أنّ (ما) في قوله تعالى: فبما رحمة من الله صلة زائدة ومثله في القرآن كثيرٌ...وها هنا يجوز أنْ تكون (ما) استفهاميةً للتعجب تقديره (فبأي رحمةٍ من الله لنت لهم)" (الرازيّ،1420، 406/9).

الدراسة:

اختلف علماء العربية القدماء في نوع (ما)؛ إذ نجدهم انقسموا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جلّ المفسرين والنحاة إلى أن (ما) زائدة للتوكيد لا معنى لها. ينظر: (سيبويه،1988م،76/3)، (الأخفش،1990م،142/1)، (الطبري،2000م،330/2)، (ابن السراج،43/1). ولابن الأثير (606ه) رأيٌ مختلفٌ عمّا ذهب إليه النحويون، فهو يرى أن لا زيادة في القرآن الكريم، وقد ردّ على من زعم من النحويّين بزيادة (ما). ينظر:(محمود صافي،1995م،355/2). ولا يبتعد القرطبيّ (671ه) عمّا قاله ابن الأثير، فهو يرى أن (ما) صلة تفيد التوكيد أي: (فبرحمة) ودليله على ذلك ورود آيات قرآنية كريمة مشابهة، كقوله تعالى: **"قال عَمَّا لَّيُصبِحُن نادمين"**[المؤمنون:40] وقوله تعالى: **"فَبِما نقضِهم مِيثاقهُم"** [المائد: ١٣]، فهي ليست بزائدة على الإطلاق، وإنّما أطلق عليها سيبويه معنى الزيادة؛ إذ أزال عملها. ينظر: (القرطبي،1935م،248/4).

المذهب الثاني: ومن الذين ذهب إلى أنّ (ما) غير زائدة في هذه الآية الكريمة هم قلّة من العلماء وإنّما هي وردت نكرة بمعنى شيء ورائد هذا المذهب ابن كيسان(299ه) نقله لنا العكبريّ(616ه)،والقرطبيّ، وأبو حيّان. ينظر:(العكبريّ،،305/1)، (القرطبيّ،1935م،248/4) (أبوحيّان،1420ه، 407/3).

المذهب الثالث: وصاحب هذا المذهب الفخر الرازيّ الذي أجاز أنْ تردّ (ما) في هذه الآية الكريمة استفهامية للتعجب، والمعنى: فبأي رحمة من الله لنت لهم. ينظر: (الرازيّ،1420هـ، 406/9). وتوجيه الرازيّ للآية الكريمة لم يحظ بقبول العلماء، ومن نقل القول عن الرازيّ اعترض عليه وبيّن أنه قولٌ خاطئٌ فردّه أبو حيّان(745ه)، وابن هشام (671ه)، والزركشي(794ه). ينظر: (أبوحيّان،142هـ،408/3)،(ابن هشام،1972م،394-305)،(الزركشي،3،73/1957).

تعقيب أبي حيّان الأندلسي:

الواضح من نصّ الرازيّ السابق أنّه يرى أنّ (ما) هنا استفهامية للتعجب، وليس كما ذهب أغلب النحاة إلى أنّها زائدة، فتعقبه أبو حيّان في تفسيره البحر المحيط بعد أنْ أورد نصّ الرازي؛ إذْ قال: "وما ذهب إليه خطأ من وجهين أحدهما: أنّه لا تُضاف (ما) الاستفهامية، ولا أسماء الاستفهام غير أي بلا خلاف... والثاني: إذا لم تصحّ الإضافة، فيكون إعرابه بدلاً وإنْ كان بدلاً من اسم الاستفهام، فلا بُدّ من إعادة همزة الاستفهام في البدل ، وهذا الرجل لحظ المعنى، ولم يلتفت إلى ما تقرَّر في علم النحو من أحكام الألفاظ" (أبو حيّان،1420هـ، 408/3).

وخطّأ أبو حيان الرازي في قوله (ما) في الآية الكريمة استفهامية للتعجب، وردّه بقوله:

١- إنّ (ما) في الآية الكريمة زائدة للتوكيد، وزيادتها بين (الباء، وعن، ومن، والكاف)، وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان، ومقررٌ في اللّغة العربيّة، وهو مذهب سيبويه، وجمهور العلماء، ولا تضاف (ما) الاستفهاميّة، ولا أسماء الاستفهام غير (أي)، ولا خلاف فيه على مذهب أبي إسحاق.
٢- إذا لم تصحّ الإضافة، فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً لا بُدّ من إعادة همزة الاستفهام في البدل، وهذا الرجل لحظ المعنى، ولم يلتفت إلى ما تقرّر في علم النحو من أحكام الألفاظ، وكان يغنيه هذا الارتباك، والتسلّق إلى ما لا يستحسنه، وهذا لا يذهب إليه مبتدئ في علم النحو. ينظر: (أبو حيّان، 142هـ، 407/3-408).

وخلال ممّا سبق يمكننا القول بأن اعتراض أبي حيان الأندلسي في نصه السابق على الفخر الرازي هو الأرجح؛ لأنّه مذهب سيبويه والجمهور؛ ولكنّه لم يوفق كثيرا في هذا الردّ؛ لأنّه قال (ما) فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين غير صحيح؛ لأنّ الأخفش (215ه) أجاز أنْ تكون (ما) نكرة بمعنى شيء، وأيضا تجاسره على عالم كبير كالفخر الرازيّ، ويصفه بالجهل ويتسلّق إلى ما لا يحسنه وكان من الحكمة في النقد أن يخفف من لهجته هذه في هجومه على عالم شهد

بعلمه، وسعه اطلاعه كبار علماء هذه الأمّة، ولعلّ تفسير هذا الهجوم يرجع إلى حماسته، وغيرته على العربيّة. ينظر: (هنادي، 1985،304).

المسألة الثانية: الفصل بين الصفة والموصوف في قوله تعالى: "تنزيلُ الكتاب مِنَ الله العزيزِ الحكيمِ" [الجاثية:2].

قال الفخر الرازيّ في تفسيره الكبير: "قوله العزيز الحكيم يجوز جعلها صفة للكتاب، ويجوز جعلهما صفة للَّهِ تعالى، إلَّا أَنَّ هذا الثاني أولى، ويدلُّ عليه وجوهٌ الأَوَّل: أَنَّا إِذَا جعلناهما صفة للَّهِ تعالى كان ذلك حقيقةً، وإِذَا جعلناهما صفة للكتاب كان ذلك مجازًا والحقيقةُ أَوْلى من المجاز".(الرازيّ،1420، 688/27).

الدراسة:

اختلف العماء في هذه حكم الفصل في هذه المسألة فمنهم من منع الفصل بين النعت والمنعوت؛ لأنّهما كالشيء الواحد لا يجوز الفصل بينهما، ودليلهم على ذلك هو حذف أحدهما وإقامة الآخر مكانه، ومنهم من

أجاز الفصل بينهما، ويكون الفاصل اجنبياً غير محض، و استدلوا على ذلك ورود شواهد قرآنيّة وشعريّة قد فصل بين النعت والمنعوت منه قوله تعالى: عظيم صفة لقسم وقد فصل بينهما بالجملة الفعليّة الاعتراضيّة (تعلمون)، ومنه قول الشاعر:

وكرّي إذا نادى المضاف مجنبا كسيّد الغضا نبهته المتوردِ

فالمتورد صفة لسيّد الغضا وقد فصل بينهما بالجملة الفعلية (نبهته).ينظر:(خضر، 82،2000).

أجاز سيبويه الفصل بين الصفة والموصوف باستعمال المعطوف بينهما، جاء في الكتاب: " وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين. وإنما نصبت للمنطلقين؛ لأنّه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته حالا صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقا، وهذا شبيه بقولك: هذا رجل مع امرأةٍ قائمَيْن".(سيبويه،2،81/1988).

ومنع أبو عليّ الفارسيّ(377ه) الفصل بين الصفة والموصوف ب(إلاّ)؛ لأنّهما بمنزلة اسم واحد في المعنى؛ إذْ قال: "ولا يصح أنْ يعلّق منكم في قوله: (وإن منكم إلاّ واردها) (وما منا إلاّ له مقامٌ معلومٌ) بما بعد (إلاّ)، ولا يصح أنْ يكون خبراً عن (أحد)؛ لأنّ (واردها) خبر عنه، و(له مقام معلوم) خبر عنه، ولا يكونان خبر كقولهم: (هذا حامضٌ حلوٌ) لأن (إلاّ) لا يفصل بينهما؛ لأنّهما بمنزلة اسم واحد بالمعنى...يمنع أنْ يكون واردها صفة لـ (لأحد) وكذلك (له مقام معلوم) ويُمنع من ذلك أن (إلاّ) لها مدخل بين الاسم وصفته" (الفارسي،841،1985).

على حين أجاز الزمخشريّ الفصل بين الصفة وموصوفها ب(إلاّ) على اعتبار إنّها زائدة في الكلام؛ إذ قال: " وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد، وإلا لغو في اللّفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيداً خيراً من جميع من مررت بهم." (الزمخشريّ،1993، 101/1).

ونقل السيوطيّ(911ه) عن بعضهم أنّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف: " قال الأبذي: لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف؛ لأنّهما كالشيء الواحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه" (السيوطيّ،2/305).

تعقيب أبي حيّان والسمين الحلبي على الفخر الرازيّ:

نقل أبو حيّان نص الرازيّ السابق، وغلّطه فيما ذهب إليه، واعترض عليه قائلا: " وقال أبو عبد اللَّه الرازيّ: وقولهُ: العزيز الحكيم، يجوز جعله صفةً لِلَّهِ، فيكون ذلك حقيقة وإنْ جعلناهُ صفة للكتاب...وهذا الذي ردَّدَ في قوله: وَإن جعلناهُ صفَةً للكتابِ لا يجوز. لو كان صفةً للكتابِ لوليهُ، فكان يكون التركيبُ: تنزيلُ الكتابِ العزيز الحكيم من اللَّه، لأنّ من اللَّه، إمّا أن يكون متعلّقا بتنزيل، وتنزيل خبر لحم، أو لمبتدأ محذوف، فلا يجوز الفصل به بين الصفة والموصوف".(أبو حيّان، 142هـ، 9/212-213). من خلال نصّ أبي حيّان يتبيّن لنا أنّه لا يجيز الفصل بين الصفة والموصوف، واعترض على ما ذهب إليه الرازيّ؛ ولكن اعتراضه ليس في محله؛ لأنّ هذا الرأي لم ينفرد به إنّما سبقه علماء آخرون، وثمة جملة من العلماء يجيزون الفصل بالمعطوف، ومنهم من أجاز الفصل باجنبي، ومنهم من أجاز الفصل ب (إلاّ).

و أورد صاحب الدر المصون اعترض نص شيخه أبي حيان على الفخر الرازيّ في جوازه الفصل بين الصفة والموصوف؛ إذْ قال: " وقال أبو عبدِ الله الرازيُّ: العزيزِ الحكيمِ إنْ كانا صفةً لله كان حقيقةً، وإنْ كانا صفةً للكتاب كان مجازاً. وقد رَدَّ عليه الشيخ جعله إياهما صفةً للكتاب قال: إذ لو كان كذلك لوليتِ الصفةُ موصوفها فكان يُقال: تنزيلُ الكتابِ العزيز الحكيمِ من الله قال: لأنَّ من الله إنْ تَعَلَّقَ بـ (تَنْزيل)، (وتنزيل) خبرٌ لـ (حم) أو لمبتدأ محذوفٍ لزم الفصل به بين الصفة والموصوف، ولا يجوز، كما لا يجوز

(أعجبني ضَرْبُ زيدٍ بسوطٍ الفاضلِ)، أو في موضع الخبر، و (تنزيلُ) مبتدأ، فلا يجوز الفصْلُ به أيضاً لا يجوز: ضرْبُ زيدٍ شديدٌ الفاضلِ". (السمين،633/9).

المسألة الثالثة: الخلاف في إعراب قوله تعالى: **"والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهمُا"** [المائدة: ٣٨].
جاء حديث الفخر الرازيّ حول هذه المسألة عند تفسيره للآية القرآنية السابقة، وتضعيف مذهب سيبويه، وترجيح مذهب الفرّاء، والزّجّاج ، قائلاً: " والقوْل الثاني: وهو اختيار الفرّاء: أنّ الرفع أَولى من النصب؛ لأنّ الألف واللاّم في قوله والسارق والسارقة يقومان مقام (الذي) فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده، وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر؛ لأنّه صار جزاء...فأمّا إذا أردت توجيه هذا الجزاء على كلّ من أتى بهذا الفعل فالرفع أولى، وهذا القول هو الذي اختاره الزجاج وهو المعتمد... وأمَّا القولُ الذي ذَهَبَ إليه سيبويه، فليس بشيءٍ". (الرازيّ،1420هـ،351/11-352).

الدراسة:

هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها علماء اللّغة، ووجه الخلاف هو في قراءة (والسارقُ، والسارقةُ)، فهناك من قرأها بالنصب وهي قراءة عيسى بن عمر، وهناك من قرأها بالرفع على الابتداء وهي قراءة الجمهور، والمتواترة عن الرسول محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلم).

المذهب الأوّل: مذهب سيبويه السارق والسارقة مرفوعان على الابتداء لم يبنيا على الفعل، والخبر عنده محذوف تقديره: (فيما يتلى عليكم)، ولا يجوز أنْ يكون (فاقطعوا) خبر المبتدأ؛ لأنّ خبر المبتدأ لا يدخل عليه الفاء، جاء في الكتاب: "وقوله تعالى: والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: **"مثلُ الجنةِ التي وُعِد المُتقون"** وكذلك: (والسارق والسارقة) كأنّه قال: و(فيما فرض عليكم". (سيبويه،1988م،142/1-143)، وسار على نهج سيبويه كثير من البصريّين بينهم الأخفش، وابن السيّد البطليوسيّ(521ه)، وابن خروف(609ه)، وابن عُصْفُور(669ه). ينظر: (البطليوسيّ،145)، و(ابن خروف،1419ه،413/1-414)، (وابن عُصْفُور،1998م،128/1).
ونسب الزمخشري(538ه) في كشافه إلى سيبويه اختياره قراءة النصب في هذه الآية الكريمة قال الزمخشريّ: " وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر لأنّ (زيداً فاضربه) أحسن من (زيدٌ فاضربه)" (الزمخشريّ،1407ه،621/1).
وتابع الفخر الرازيّ الزمخشري قي ذلك ونسب هذه القراءة إلى سيبويه وضعّفها قائلاً: "(زيداً فاضربه) أحسن من قولك: (زيدٌ فاضربه)، وأيضاً لا يجوز أن يكون (فاقطعوا) خبر المبتدأ؛ لأنّ خبر المبتدأ لا يدخل عليه الفاء".(الرازيّ،1420هـ،351/11).
المذهب الثاني: مذهب الفرّاء والأخفش والمبرّد والكوفيّين وخلاصه مذهبهم أنّ (السارق) مبتدأ، وخبره جملة (فاقطعوا أيديهما)، وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر؛ "لأنّه لم يُردّ سارقاً بعينه وإنّما أراد: كلّ مَن سرق (فاقطعوا)، فينزل (السارق) منزلة الذي سرق، وهو يتضمّن معنى الشرط والجزاء، والمبتدأ إذا تضمّن معنى الشرط والجزاء، دخلت في خبره الفاء". (الأنباريّ، 290/1).

تعقيب أبي حيّان الأندلسيّ والسمين الحلبيّ:

ما نسبه الفخر الرازيّ في اختيار سيبويه النصب لم ينل قبول أبي حيّان والسمين الحلبيّ هو مذهب سيبويه والجمهور وهو الراجح، فاعترض أبي حيّان قائلاً: وقال الفخر الرازيّ: (فإن قلت) -يعني سيبويه- لا أقول إنّ القراءة بالرفع غير جائزة، ولكنّي أقول: القراءة بالنصب أولى، فنقول له: هذا أيضا رديءٌ؛ لأنّ ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلّا عيسى بن عمر على قراءة الرّسول وجميع الأمّة في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكرٌ مردودٌ. قلتُ: هذا السؤال لم يقلهُ سيبويه، ولا هو ممّن يقوله، وكيف يقولهُ وهو قد رجّح قراءة الرفع على ما...لِأنّ ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلّا عيسى بن عمر على قراءة الرسول وجميع الأمَّة في عهد الصحابة والتابعين تشنيعٌ وإيهام أنّ عيسى بن عمر قرأها من قبل نفسه، وليس كذلك؛ بل قراءته مستندَة إلى الصحابة، وإلى الرسول... وقولهُ: وجميعُ الأُمّة، لا يصحّ هذا الإطلاقُ لأنَّ عيسى بن عمر وإبراهيم بن أبي عبلة ومن وافقهما وأشياخهمُ الّذين أخذوا عنهم هذه القراءة هم من الأُمّة...

لم يدع سيبويه أنّ قراءة النصب أولى فيلزمه ما ذكر، وإنّما قال سيبويه: وقد قرأ ناسٌ والسارق والسارقة والزّانية والزّاني، وهو في العربيّة على مَا ذكرتُ لك من القوّة؛ ولكن أبت العامّة إلّا القراءة بالرفع "(أبو حيّان، 1420هـ، 4/246-247). من خلال نصّ أبي حيّان يتبيّن لنا اعتراضه على الفخر الرازيّ محتجّاً عليه بحجّة عقلية، و موافقته لمذهب سيبويه ودفاعه عنه ، وأنّه أطال في الردّ على الفخر الرازي، ورفضه الشديدّ في تضعيفه مذهب سيبويه ونسبه له ما لم يقله، ويفنده بأدلة متينة، ويبيّن الصواب فيما خطّأ فيه سيبويه، واعتراضه صحيحاً؛ لأنّ الفخر الرازيّ خطّأ عالماً من جهابذة النحو.

وانبرى السمين الحلبي أيضاً للردّ على الفخر الرازيّ لتجاسره في الردّ على سيبويه وقال عنه ما لم يقله؛ لأنّه لم يفضل قراءة النصب على الرغم أنّه لم يوجه عبارة تدلّ على تخطئنه، فقد ذكر لنا مآخذ الفخر الرازيّ على سيبويه في توجيهه لآية السرقة مع تعقيب يبيّن تأييده لمذهب سيبويه؛ إذْ قال: " وأمّا القراءة بالنصب، فإنّها تقتضي أنْ تكون العناية بيان القطع أتمَّ من العناية بكونه سارقاً، ومعلوم أنّه ليس كذلك، فإنّ المقصود في هذه الآية تقبيح السرقة والمبالغة في الزجر عنها، فثبت أنّ القراءة بالرفع هي المتعينة. انتهى ما زعم أنه ردٌّ على إمام الصناعة"(السمين،4/259).

المسألة الرابعة: عطف الجملة الفعليّة على الجملة الاسميّة

عرض الفخر الرازيّ لهذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى في سورة الزمر: **"لهُ مقاليدُ السمواتِ والأرضِ والذين كفروا بآيات اللهِ أولئك هُمُ الخاسرونَ"** [الزمر:63]؛ إذْ قال: "وأقول هذا عندي ضعيف من وجهين الأوّل: أنّ وقوع الفاصل الكبير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد الثاني: أنّ قوله ويُنجِّي اللَّهُ الذين اتّقوا بمفازتهِمْ جملةٌ فعليّةٌ، وقولُهُ: والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون جملة اسميّة، وعطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة لا يجوز".(الرازيّ،1420هـ،27/471).

الدراسة:

اختلف جمهور النحويّين في مسألة عطف الجملة الفعليّة على الأسميّة، وبالعكس على ثلاثة أقوال:

الفريق الأوّل: أجاز هذا الفريق عطف الجملة الفعلية على الأسميّة المشبهة للفعل كاسم الفاعل، والمفعول؛ إذ وردت آيات قرآنية كثيرة وشواهد شعريّة قد عطفت فيها الجملة الفعليّة على الجملة الأسمية، وبالعكس، ومن عطف الفعل على الاسم كما في قوله تعالى: **"فالقُ الإصباحِ وجعل الليلَ سكنًا"** [الأنعام:٩٦] ، ففي هذه الآية الكريمة عطف (وجعل الليل) وهي جملة فعليّة على (فالق الإصباح)، وهي جملة اسميّة، والتقدير: فلق الأصباح، و من عطف الاسم على الفعل منه قول الشاعر:

بات يغشّيها بعضب باترٍ يقصد في أسوقها وجائرِ

ففي هذا البيت الشعري السابق عُطِف اسم الفاعل (جائر) على الفعل المضارع (يقصد)، والمعنى قاصد في أسواقها وجائر. ينظر (ابن عطية1422ه،1/436)، و(ابن هشام1964م، 2/538).

وذكر الزركشيّ في كتابه البرهان أنّه يجوز عطف الجملة الاسميّة على الفعلية إذا كان مقدراً بالفعل، وأجاز أيضا العطف ب (أم) في قوله تعالى: **"وإن تدعوهُم إلى الهُدى لا يتبعوكُم سواءٌ عليكُم أدعوتُموهُم أم أنتم صامتونَ"** [الأعراف:193]؛ إذ أوقع الجملة الاسميّة موقع الجملة الفعليّة نظراً إلى المعنى (أصَمَتُّم). ينظر: (الزركشي،1957م،4/109-110).

الفريق الثاني: والذي أجاز عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة، ولم يجز عطف الجملة الفعليّة على الحملة الاسميّة إلاّ إذا كان الاسم مشتقاً، ورائد هذا المذهب السهيليّ (581ه)؛ إذْ قال: "إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع إلى الأصل، لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه.... وإذا قلت: (مررت برجل قائم ويقعد) ففي (يقعد) ضمير فاعل، كما في (قائم) ضمير فاعل، فكأنّك إنّما عطفت جملة على جملة".(السهيلي،1،1992/248).

الفريق الثالث: وهذا الرأي منع وقوع عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعلية مطلقاً، وهذا القول منسوب إلى المبرّد، والمازنيّ(247ه)، والزجّاج، وحجّتهم في ذلك أنّ العطف كالتثنية، فكما لا ينضم فيهما فعل إلى اسم، فالحال نفسه لا يعطف أحدهما على الآخر. ينظر: (السيوطيّ،5،1979/272).

تعقيب أبي حيّان الأندلسيّ والسمين الحلبيّ:

قال أبو حيّان معترضاً على الفخر الرازيّ في عدم جوازه عطف الجملة الفعليّة على الجملة الاسميّة، وبالعكس قائلاً: " قال أبو عبد الله الرازيّ... وقوع الفاصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيدٌ... وعطف الجملة الإسميّة على الجملة الفعليّة لا يجوز.. وقولهُ: وعطفُ الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة لا يجوز، كلام من لم يتأمّل لسان العرب، ولا نظر في أبواب الاشتغال."(أبو حيّان، 1420هـ، 217/9).

ونقل السمين الحلبيّ رأي الفخر الرازيّ السابق واعترض عليه: "واعترض عليه فخر الدين الرازي: بأنَّه عَطْفُ اسميّة على فعليّة، وهو لا يجوزُ، وهذا الاعتراضُ مُعْتَرَضٌ عليه؛ إذ لا مانعَ من ذلك". (السمين،439/9).

اعترض كلّ من أبي حيان والسمين الحلبي، وغلّطا الفخر الرازيّ، فيما ذهب إليه في عدم جوازه عطف الجملة الأسميّة على الجملة الفعليّة، واعتراضهما في محلّه؛ لوجود علماء آخرون يجيزون ذلك على الرغم من وجود رأي ثالث مخالف لهذا الرأي، وعطف الجملة الأسميّة على الجملة الفعليّة هو الصحيح، وهو مذهب جمهور النحاة، والذي يبيح هذا الاستعمال هو السماع؛ إذْ وردت آيات قرآنية كثيرة قد عطفت فيها الجملة الفعليّة على الجملة الاسميّة، وبالعكس، وكذلك ورود شواهد شعريّة.

المسألة الخامسة: وقوع (لمّا) موقع (إلاّ) في قوله تعالى: "وإن كُلٌّ لمّا جميعٌ لَدَينا مُحضَرُون" [يس:٣٢]

موضع حديث الفخر الرازيّ عن هذه المسألة عندما تطرّق لقوله تعالى في سورة يس، قائلاً: "إنّ كُلٌّ لمَّا في إنّ وجهان أحدهما: أنّها مخفّفة من الثّقيلة، واللّام في لمّا فارقة بينها وبين النافية، وما زائدة مؤكدة في المعنى، والقراءة حينئذٍ بالتّخفيف في لمّا وثانيهما: أنّها نافية ولمَّا بمعنى إلّا".(الرازيّ،1420هـ، 271/26).

الدراسة:

اختلف النحويّون في مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ)، ونقل لنا هذا الخلاف أصحاب كتب إعراب القرآن عند إعراب هذه الآية الكريمة، وفي هذه القراءة قولان: من قرأ بالتخفيف (لَمَا) فـ (ما) هنا تكون زائدة مؤكدة، والمعنى (إنْ كل لجميع لدينا مُحضرون)، ومعناه: وَمَا كُلٌّ إلا جميع لدينا مُحضرون، وهناك من قرأ (لَمَّا) بالتَّشْدِيد ومعنى (لَمَّا) هنا (إلَّا). ينظر:(الزجّاج،1988م،286/4).

مذهب سيبويه أن (لمّا) بمعنى (إلاّ) و(إنْ) بمعنى (ما) هذا ما قاله سيبويه في كتابه "سألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلاَّ فعلت ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما أقسمت ها هنا كقولك: والله، فقال: وجه الكلام لتفعلنَّ، هاهنا؛ ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنّهم شبهوه بنشدتك الله"(سيبويه،1988م،105/3). وإلى هذا ذهب الطبريّ(310ه)، و الزجّاج .ينظر: (الطبريّ،2000م،514/20)،(الزجّاج،1988م،286/4).

وأجاز الفرّاء(207ه) كلا الوجهين؛ ولكنّه رجّح القراءة بالتخفيف؛ إذْ قال:" إِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ شدّدها الأعمش وعاصم. وقد خفّفها قومٌ كَثِير منهم من قرَّاء أهل المدينة وبلغني أن عليًّا خَففها. وهو الوجه لأنَّها (ما) أدخلت عليها لام تكون جوابا؛ لإنْ كأنك قلت: وإن كلّ لَجميع لدينا محضرون. ولم يثقلها من ثقلها إلا عَن صواب... الوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا (لَمَّا) بمنزلة (إلاّ) مع (إنْ) خاصّة، فتكون فِي مذهبها بمنزلة (إنّما) إذَا وضعت فِي معنى (إلا)، كأنّها لم ضُمّت إليها ما فصارا جَميعًا استثناء وخرجتا من حد الجحد. " (الفرّاء،276/2-277). ونسب أبو جعفر النحّاس(388ه) رأيا آخر إلى الفرّاء قائلاً:" والقول الآخر أن المعنى:(وإن كلّ لمن ما)، وهذا قول الفراء، قال: وحذفت ما، كما يقال علماء بنو فلان، أراد به: على الماء بنو فلان". (النحّاس،1421ه،266/3). و يبدو أنّ ما نسبه النحّاس إلى الفرّاء ليس بصحيح بدليل نص الفرّاء السابق الذي أجاز فيه الوجهين.

تعقيب أبي حيّان والسمين الحلبيّ على الفخر الرازيّ:

نقل أبي حيّان نصّ الفخر الرازيّ، ولم يبدِ الرفض أو الترجيح ؛ إذ اكتفى بنقل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة ؛ إذْ قال: "وقال أَبُو عبد اللَّه الرَّازِيُّ: في كونِ (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) معنى مناسب، وهو أَنَّ (لَمَّا) كَأَنَّهَا حرفا نفيٍ جميعًا. وهما (لَمْ) و(ما)، فتأَكَّد النفي وَإِلَّا كَأَنَّهَا حرفا نفْيٍ (إِنْ) وَلَا، فَاسْتُعْمِلَ أَحَدُهُمَا مَكَانَ الآخر. انتهى. وهذا أخذهُ من قولِ الفرّاء في إلّا في الاستثناء أنَّها مركّبَة من (إن)، و(لا)، إلّا أنّ الفرَّاء جعل ((إن) المخفَّفةَ من الثَّقيلة و(ما) زائدة، أي (إنْ كلٌ لجَمِيعٌ)، وهذا على مذهب البَصريّين، وأمّا الكوفيّونَ، فإنْ عندهم نافية، واللّامُ بمعنى إلَّا، وما زائدةٌ، ولمَّا المشدَّدَةُ بمعنى إلَّا ثابتٌ حرفُ نفي، وهوَ قولٌ مردودٌ عند النّحاة ركيك ".(أبو حيّان، 1420، 63/9).

وقال السمين الحلبي معترضاً إلى ما ذهب إليه الرازي في جعل (أن) نافية، وهي مخففة من الثقيلة؛ إذْ قال: "قال الفخر الرازي في مناسبة وقوع (لَمَّا) المشدّدة موقعَ (إلاّ)، إنّ (لَمَّا) كأنّها حرفاً نفي، وهما (لم)، و(ما)، فتأكَّد النفيُ، و(إلاَّ) كأنَّها حرفا نفي (إنْ) و(لا) فاستعمل أحدُهما مكانَ الآخر. انتهى. وهذا يجوزُ أنْ يكون أخذه من قول الفراءِ في (الاَّ) في الاستثناء أنّها مركبةٌ من (إنْ) و(لا). إلاَّ أنَّ الفراءَ جَعَلَ (إنْ) مخففةً من الثقيلة، وجعلها نافيةً، وهو قولٌ ركيكٌ رَدَّه عليه النحويون". (السمين،264/9). تضمّن كلام السمين الحلبيّ السابق اعتراضاً على الفخر الرازيّ ومن ماثله في الرأي الذي عدّ أنّ مخففة من الثقيلة.

الخاتمة:

1-كان أبو حيّان والسمين الحلبيّ واضحا في اعتراضهما على الفخر الرازيّ

2-معظم تعقيبات أبي حيّان على الفخر الرازيّ وجيهة معضّدة بالأدلّة القويّة، ممّا يدلّ على اطلاعه الواسع، وحسه اللغويّ الثاقب؛ لكن كان متشدداً معه، وهناك قسوة، وإساءة في عباراته في بعض، من هذه العبارات (كلام لم يتأمّل لسان العرب، رجلٌ لم يلتفت إلى ما تقرّر من علم النحو).

3-اتسمت تعقيبات السمين الحلبي بالاعتدال ممّا يعني احترامه لرأي الفخر الرازيّ، وفكره، وتقبل الخلاف مع الآخر، وكانت ألفاظه حسنة، وغير قاسية من هذه الألفاظ (لا يجوز، قولٌ ركيكٌ، وهذا ضعيف).

4-كانت اعتراضات السمين الحلبيّ على الفخر الرازيّ مقبولة، ولم يكن قاسياً في التعبير عن ذلك، عكس أبي حيّان الذي اتّهم عالم كبير وإمام من أئمة التفسير، واشتهر تفسيره بالكبير بأنّه مبتدئ في النحو.

5- أطال وتهجم أبو حيّان في الردّ على الفخر الرازيّ لتضعيفه مذهب سيبويه في آية السرقة، على حين السمين الحلبي اعترض على ما قاله الفخر الرازيّ على الرغم أنّه لم يوجه عبارة تدل على تخطئته.

6- تعقيبات السمين الحلبيّ على الفخر الرازيّ هي نفسها اعتراضات شيخه أبي حيّان على الفخر الرازيّ.

المصادر:

1-أبو حيّان ، أثير الدين محمّد بن يوسف(745ه)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمّد جميل، بيروت-دار الفكر،1420هـ.

2-الأخفش،: أبو الحسن المجاشعي (215ه)، معاني القرآن، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، القاهرة- مكتبة الخانجي،ط1،1990م.

3-الأفغاني، سعيد، بيروت- المكتب الإسلاميّ،1994م.

4-الأنباريّ، أبو البركات الأنباريّ (ت577ه)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، الهيأة المصرية العامة للكتاب،1980م.

5-ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي(392ه)، الخصائص، الناشر الهيأة المصرية للكتب، ط3.

6-ابن خروف، أبو الحسن عليّ بن خروف الاشبيليّ(609ه)، شرح جمل الزجّاجيّ، تحقيق: سلوى محمّد عمر عرب، مكتبة الملك فهد الوطنية-جدة، ط1419،1ه.

7-ابن السراج، أبو بكر محمّد بن سهل النحوي (311هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت-مؤسسة الرسالة.

8-ابن عُصْفُور، عليّ بن مؤمن (669ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض، دار الكتب العلمية-بيروت،ط1، 1998م.

9-ابن عطية، أبو محمّد عبد الحق بن غالب (542ه)،ا لمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، بيروت-دار الكتب العلمية، ط1، 1422ه.

10-ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين(711ه)، لسان العرب، بيروت-دار صادر،1414ه

11-ابن هشام، جمال الدين أبو محمّد الانصاري(761ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، دمشق- دار الفكر،ط3، 1972م.

12-ابن هشام، جمال الدين أبو محمّد الانصاري(761ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، دمشق- دار الفكر،ط1، 1964م.

13-البطليوسيّ، أبو محمّد عبد الله بن السيّد(521ه)، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت.

14-الثقفي، منى غازي محمّد، تعقبات أبي حيّان الأندلسيّ على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، المملكة العربية السعودية-جامعة أمّ القرى1434ه.

15-جودة، د.علي صبر، اعتراضات ابن إياز على النحويين، جامعة واسط/مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد:20،العدد:2024.

16-خضر، السيّد عليّ، التركيب النعتيّ في العربيّة (دراسة في القرآن والشعر)، جامعة المنصورة، كلية الآداب، العدد:27.

17-الرازيّ، أبو عبد الله محمد فخر الدين الرازيّ(606هـ)، مفاتيح الغيب، بيروت- دار إحياء التراث العربي،ط1420،3هـ.

18-الزجّاج، أبو إسحاق الزجاج(311ه) ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت- عالم الكتب،ط1، 1988م.

19-الزركشي، عبد الله بدر الدين محّمد (794ه)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محّمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت-دار المعرفة، ط1، 1957م.

20-الزمخشريّ ، أبو القاسم محمود بن عمر(538هـ). الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاويّ، و أبو الفضل إبراهيم، المحرر لبنان- دار المعرفة، ط3.

21-الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر(538هـ) ،الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1407،2ه.

22-الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر(538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، بيروت- مكتبة الهلال،1993م.

23-السمين الحلبيّ، : أبو العباس، شهاب الدين، أحمد(756ه)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم- دمشق.

24-السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله(581ه)، نتائج الفكر في النَّحو، بيروت-دار الكتب العلمية،ط1، 1992م.

25-السيالي، جمعان بن بنيوس، اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، المملكة العربية السعودية- جامعة أمّ القرى، 1995م.

26-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة-مكتبة الخانجي،ط3، 1988م.

27-السيوطيّ، جلال الدين السيوطي(911ه)، الأشباه والنظائر، لبنان-دار الكتب العلميّة، د.ت.

28-السيوطيّ، جلال الدين السيوطي(911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، الكويت-دار البحوث العلمية،1979م.

29-الشكريّ، تهاني علي الشكريّ، اعتراضات ابن هشام (761ه) في كتابه مغني اللبيب على الزمخشريّ دراسة انتقائية تحليلية، مجلة الجامعة الأسمرية، العلوم الشرعيّة الإنسانيّة، المجلد:28،العدد:2017م.

30-الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(310ه)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة،ط1،2000م.

31-عباس، انتصار كاظم، تعقيبات المفسرين الصرفيّة، والنحويّة على تفسير الكشاف للزمخشريّ(538ه)، جامعة واسط-كليّة التربيّة للعلوم الانسانيّة،2025م.

32-العكبريّ، أبو البقاء محبّ الدين(616ه) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمّد البجاوي، منشورات عيسى البابيّ الحلبيّ، 1976م.

33-الفارسيّ، الحسن بن أحمد (377ه). المسائل البصريات، تحقيق: د.محمّد الشاطر أحمد، مصر-مطبعة المدني، ط1985،1م.

34-الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد(207ه)، معاني القرآن، تحقيق: حمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر-دار المصرية، ط1.

35-القرطبي، أبو عبد الله محمد (671ه)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة- دار الكتب المصريّة،ط2، 1935م.

36-محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه، وبيانه، بيروت-مؤسسة الإيمان، ط2، 1995م.

37-المطرقيّ، سلطان بن محمّد، تعقبّات الإمام الشاطبيّ النحويّة والصرفية لابن عصفور في المقاصد الشافية، المملكة العربية السعودية-جامعة أمّ القرى، رسالة ماجستير،2012م.

38-النحّاس، أبو جعفر النحَّاس أحمد(338ه)، معاني القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت - دار الكتب العلمية،ط1، 1421ه.

39-هنادي، جهود الفخر الرازيّ في النحو والصرف، المملكة العربية السعودية- جامعة أمّ القرى، اطروحة دكتوراه،19